



خائن :

شهادة الخائن (ر : شهادة / ٢ د ٤ ج) .

خاتم :

لبس الخاتم للتحلي به ، ولختم الرسائل (ر : حلي / ٢ ب) .

خاطرة :

الخواطر في الصلاة (ر : صلاة / ١١ د) .

خبر :

عدم العمل بخبر الكافر في الديانات (ر : صلاة / ٢ ج) .

ختان :

١ - تعريف :

الختان هو قطع قُلْفَةِ الذكر من الصبي ، وهو سُنة .

— إباحة الغناء والضرب بالدف في الختان (ر : موسيقى) .

خراج :

سنعالج بحث الخراج في النقاط التالية :

١ - تعريفه ، ٢ - الأراضي التي يضرب عليها الخراج ، ٣ - إسلام من وجب الخراج في أرضه ، ٤ - مقدار الخراج ، ٥ - تحري الحق في جبايته ، ٦ - ما يؤخذ في الخراج ، ٧ - الفرق في جباية الخراج .

١ - تعريف :

الخراج هو ما يفرضه الإمام من ضريبة على أراضي أهل الذمة .

٢ - الأراضي التي يضرب عليها الخراج

تنقسم الأراضي باعتبار ضرب الخراج عليها إلى ثلاثة أنواع :

أ - أرض أسلم أهلها عليها ، وهي ملك لأصحابها ، ولا يجوز ضرب الخراج عليها (ر : أرض / ١ أ) .

ب - أرض صلح : وهي كل أرض صالح أهلها عليها لتكون لهم ، ويؤدون عنها خراجاً معلوماً ، وهي ملك أصحابها ، وما ضرب عليها من خراج لا يزيد الإمام فيه ولا ينقص منه ، لأنه قد جرى الصلح عليه ، قال أبو عبيدة : ان عمر كان يأخذ ممن صالحه من أهل العهد ما صالحهم عليه ، لا يضع عنهم شيئاً ولا يزيد عليهم^(١) ؛ وحكم الخراج على هذا النوع من الأراضي حكم الجزية فإذا أسلم صاحب الأرض سقط الخراج عن أرضه وسقطت الجزية عنه (ر : أرض / ٢ ب) .

ج - أرض عنوة : وهي الأراضي التي أجلى أهلها عنها بحد السيف ، ولم تقسم بين

(١) أموال أبي عبيد ص ١٤٤ .

الغانمين ، وقد وقف عمر ملكية هذه الأرض على المسلمين عامة ، ثم أقر أهلها عليها ، وضرب عليها الخراج ، يؤدونه كل عام (ر : أرض / ١ ج) ومنع عمر بيعها وشراءها (ر : أرض / ٢ ب) .

— ولا يضرب الخراج إلا على الأراضي المَغْلَّة من ذوات الحب والثمار ، والتي تصلح للاستغلال من العامر والغامر ، وقد جعل عمر الخراج على ذلك ، ولم يضرب الخراج على المساكن والدور التي هي منازلهم^(١) .

٣ - إسلام من وجب الخراج على أرضه :

أ - الخراج المضروب على أرض الصلح له حكم الجزية ، يسقط بإسلام من كانت الأرض في يده ، وإن انتقلت الأرض من يد كافر إلى يد كافر كان الخراج على من هي في يده ، وإن انتقلت من يد كافر إلى يد مسلم سقط خراجها .

ب - أما الخراج المضروب على أرض العنوة فهو ضريبة الأرض ، وهو بمثابة أجرة لها ، ولذلك يجب على من كانت الأرض في يده ، رجلاً كان أو امرأة ، مسلماً أو كافراً ، قال عمر : إذا أسلم - الذمي - وله أرض - من أرض العنوة - وضعنا عنه الجزية وأخذنا الخراج^(٢) ؛ وأتاه رجل فقال : إني أسلمت فضع عن أرضي الخراج ، فقال عمر : لا ؛ إن أرضك أخذت عنوة^(٣) ؛ وأسلم رجلان من أهل أليس ، فكتب عمر إلى عثمان بن حنيف : ان يرفع عن رؤوسهما الجزية ، وأن يأخذ الطسق - الخراج - من أرضيهما^(٤) ؛ وأسلم الرِّفيل دهقان نهري كربلاء ، ففرض له عمر على ألفين ، ودفع له أرضه يؤدي عنها الخراج^(٥) ؛ وأسلمت دهقانة من أهل نهر الملك ولها أرض كبيرة ، فكتب فيها إلى عمر ،

(٤) المحلي ٧ / ٣٤٥ .

(١) الأموال ٧٢ .

(٥) عبد الرزاق ٣٧١/١٠ و ١٠٢ والمحلى

(٢) ابن أبي شيبة ٢ / ٣١١ ب والمحلى ٧ / ٣٤٥

٣٤٥/٧ وسنن البيهقي ١٤١/٩ والرد على

وسنن البيهقي ١٤١ / ٩ .

سير الأوزاعي ٩٣ .

(٣) سنن البيهقي ٩ / ١٤٢ وعبد الرزاق ٦ / ١٠١

و ١٠ / ٣٣٦ وخراج يحيى ٥٤ .

فكتب : إن اختارت أرضها وأدت ما على أرضها - من الخراج - فخلوا بينها وبين أرضها ، وإلا خلوا بين المسلمين وأراضيهم^(١) .

٤ - مقدار الخراج :

يراعى في ضرب الخراج على الأرض نوع المزروعات التي تزرع في الأرض ، ومن الظلم أن يضرب على الأرض من الخراج ما لا تحتمله ، فعن عمرو بن ميمون الأودي قال : سمعت عمر بن الخطاب قبل قتله بأربع وهو واقف على راحلته على حذيفة بن اليمان وعثمان بن حنيف ، فقال : انظرا ما قبلكما ، ألا تكونا حملتما الأرض ما لا تطيق ، فقال حذيفة : حملنا الأرض أمراً هي له مطيقة ، وقد تركت لهم مثل الذي أخذت منهم ، وقال عثمان بن حنيف : حملت الأرض أمراً هي له مطيقة ، وقد تركت لهم فضلاً يسيراً ، قال : انظرا ما قبلكما ألا تكونا حملتما الأرض ما لا تطيق ، وإن الله سلمني لأدعن أرامل العراق وهن لا يحتجن إلى أحد بعدي^(٢) ، فجعل على كل جريب من الأرض المزروعة بالحنطة أربعة دراهم ، وعلى كل جريب من الأرض المزروعة بالشعير درهمين^(٣) وهي الأراضي التي يصلها الماء عادة .

وجعل على كل جريب من الأرض التي يبلغها الماء عامراً أو غامراً درهماً وقفيزاً من حنطة^(٤) بأي شيء شاء زرّعها صاحبها .

وجعل على البساتين على كل جريب أرض عشرة دراهم وعشرة أقفزة من الحنطة^(٥) ، وجعل على كل جريب نخل خمسة دراهم وخمسة أقفزة حنطة^(٦) وفي

(١) سنن البيهقي ٩ / ١٤١ وخراج يحيى ٥٩

والأموال ٨٢ و ٨٧ وعبد الرزاق ١٠٢ / ٦

و ٣٧٠ / ١٠ والمحلى ٣٤٥ / ٧ .

(٢) عبد الرزاق ٦ / ١٠٣ و ٣٧١ / ١٠ .

(٣) سنن البيهقي ٩ / ١٣٦ وعبد الرزاق ٦ / ١٠٠

و ٣٣٣ / ١٠ والمحلى ٦ / ١١٥ والأموال ٦٨

و ٦٩ وخراج أبي يوسف ٤٢ .

(٤) ابن أبي شيبة ١ / ١٤٠ ب والأموال ٦٩ وخراج

أبي يوسف ٤٢ و ٤٥ .

(٥) ابن أبي شيبة ١ / ١٤٠ ب .

(٦) ابن أبي شيبة ١ / ١٤٠ ب والأموال ٦٨ وخراج

أبي يوسف ٤٢ و ٤٤ .

رواية أنه جعل عليه ثمانية دراهم^(١) ، وفي رواية انه جعل عليه عشرة دراهم^(٢) ؛ وجعل على كل جريب أرض من الكروم عشرة دراهم وعشرة أقفزة^(٣) من البر ، وفي رواية ثانية انه جعل عليها ثمانية دراهم^(٤) ، وجعل على كل جريب أرض من القصب ستة دراهم^(٥) وستة أقفزة من البر ، ولم يجعل على النخل شيئاً وجعله تابعاً للأرض^(٦) .

٥ - تحري الحق في جبايته :

وكان عمر يتحرى ألا يظلم أحداً في جبايته المال - ومنه الخراج - فقد كان يجبي من العراق كل سنة مائة ألف ألف أوقية ، ثم يخرج إليه عشرة من أهل الكوفة ، وعشرة من أهل البصرة ، يشهدون أربع شهادات بالله أنه من طيب ، ما فيه ظلم مسلم ولا معاهد^(٧) .

٦ - ما يؤخذ في الخراج :

ولا يؤخذ في الخراج إلا ما هو مال عند المسلمين ، فقد بلغ عمر أن عماله يأخذون الخمر والخنزير في الخراج فقال : لا تفعلوا ، ولكن ولوهم بيعها وخذوا أنتم الثمن^(٨) و (ر : أشربة / ١ ي) .

٧ - الرفق في جباية الخراج :

أتى عمر بمال كثير - وهو مال الجزية والخراج - فقال : إني لأظنكم قد أهلكم الناس ، قالوا : لا والله ، ما أخذنا إلا عفواً صفواً ، قال : بلا سوط ولا نوط ؟ قالوا : نعم ، قال : الحمد لله الذي لم يجعل ذلك على يدي ولا في سلطاني^(٩) .

(٥) عبد الرزاق ٦ / ١٠٠ و ١٠ / ٣٣٣ وسنن البيهقي

٩ / ١٣٦ والمحلّى ٦ / ١١٥ والأموال ٦٨ .

(٦) ابن أبي شيبة ١ / ١٤٠ ب .

(٧) خراج أبي يوسف ١٣٧ .

(٨) الأموال ٥٠ والمحلّى ٨ / ١٤٨ .

(٩) الأموال ٤٣ والمغني ٨ / ٥٣٧ .

(١) سنن البيهقي ٩ / ١٣٦ وخراج أبي يوسف ٤٣ .

(٢) عبد الرزاق ٦ / ١٠٠ و ١٠ / ٣٣٣ .

(٣) ابن أبي شيبة ١ / ١٤٠ وخراج أبي يوسف ٤٢

و ٤٤ والأموال ٦٨ .

(٤) عبد الرزاق ٦ / ١٠٠ و ١٠ / ٣٣٣ والمحلّى

١١٥ / ٦ .

خسوف :

انظر: (صلاة / ٢٠ ج ٦) .

خِصَاء :

١ - تعريف :

الخِصَاء هو استئصال خِصْيَةِ الذكر ، فيصبح بذلك لا يشتهي الأنثى .

٢ - حكمه :

لا يجوز خِصَاء الحيوان ، فقد كتب عمر إلى سعد بن أبي وقاص : أن لا تخصص الفرس^(١) ، ولا تجرين فرساً فوق ميلين ، لأن سهيل الخيل يهرب العدو ، والخِصَاء يذهب سهيله^(٢) وإذا كان لا يجوز خِصَاء الحيوان ، فعدم جواز خِصَاء الإنسان أولى .

٣ - آثاره :

— يجوز للمرأة طلب فسخ النكاح لخصاء زوجها (ر : طلاق / ١١ ج) .

— الجنابة على ذكر الخصي ، وما يجب فيه (ر : جنابة / ٥ ب ٤ ج) .

خضاب :

١ - خضاب اليد :

خطب عمر فقال : يا معشر النساء إذا اختضبتن فإياكن النقش والتطريف ، ولتختضب إحداكن يديها إلى هذا ، وأشار إلى موضع السوار^(٣) .

(٣) عبد الرزاق ٣١٨/٤ وابن أبي شيبة

٢٣٢/١ ب .

(١) عبد الرزاق ٤٥٧/٤ .

(٢) شرح السير الكبير ٨٢/١ .

٢ - خضاب الشعر :

لا يجوز خضاب الشيب في الشعر بلونه ، لما في ذلك من الإيهام للمشاهد ، فقد دخل عمرو بن العاص وقد صبغ رأسه ولحيته بالسواد ، فقال عمر : من أنت ؟ قال : أنا عمرو بن العاص ، قال ، فقال عمر : عهدي بك شيخاً ، وأنت اليوم شاب ، عزمت عليك إلا ما خرجت فغسلت هذا السواد^(١) وفي رواية قال له : أفرضيت بعد أن كان يقال لك كهل قريش أن يقال لك شاب من شباب قريش ؟ ! ثم قال : خضاب الايمان الصفرة ، وخضاب الإسلام الحمرة ، وخضاب الشيطان السواد^(٢) .

ويجوز خضاب الشيب بغير لونه بحيث يعرف من يراه أنه مخضوب ، فعن الحكم بن عمرو الغفاري قال : دخلت أنا وأخي رافع على أمير المؤمنين عمر وأنا مخضوب بالحناء وأخي مخضوب بالصفرة ، فقال عمر : هذا خضاب الإسلام ، وقال لأخي رافع : هذا خضاب الإيمان^(٣) . وخضب عمر لحيته بالحناء فرداً^(٤) ، أي لم يخلط معها شيئاً آخر .

خطاً :

١ - تعريف :

الخطأ هو ما انعدم فيه القصد من الأقوال والأفعال .

٢ - آثاره :

أ - الخطأ مسقط للإثم ، لأنه لا إثم إلا على عمد ، قال تعالى في سورة الأحزاب : ﴿ وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ، ولكن ما تعمَّدت قلوبكم ﴾ .

(٣) المغني ١ / ٩١ .

(١) سنن البيهقي ٧ / ٣١١ .

(٤) عبد الرزاق ١١ / ١٥٤ .

(٢) تاريخ المدينة المنورة لأبن شبة ٣ / ٨٥٤ .

ب - والخطأ في الأقوال يمنع ترتب آثارها عليها، فعن خيثمة بن عبد الرحمن قال : قالت امرأة لزوجها سمّني ، فسمّاها الظبية ، قالت : ما قلت شيئاً ، قال : فهات ما أسميك به ، قالت : سمّني خلية طالق ، قال : فأنت خلية طالق ، فأنت عمر فقالت : ان زوجي طلقني ، فجاء زوجها فقص عليه القصة ، فأوجع عمر رأسها وقال لزوجها خذ بيدها ، وأوجع رأسها^(١) .

ج - والخطأ في الأفعال يعفى المخطيء فيها من العقوبة الجسدية - الحد أو القصاص أو التعزير - ولكنه لا يعفيه من القضاء ، أو الضمان ، أو الكفارة ، فمن أفطر في رمضان ظاناً أن الشمس غربت ، فإذا هي لم تغرب وجب عليه قضاء يوم مكانه ، فعن زيد بن أسلم عن أبيه قال : أفطر الناس في شهر رمضان في يوم غيم ثم نظر ناظر فإذا الشمس ، فقال عمر : الخطب يسير ، وقد اجتهدنا ، نقضي يوماً^(٢) . وعن علي بن حنظلة عن أبيه قال : كنا عند عمر في شهر رمضان . . . وذكر القصة . . . ، وعن بشر بن قيس قال : كنا عند عمر في رمضان والسماء مغيمة . . . وذكر القصة ؛ اتفقت رواية أسلم وحنظلة وبشر بن قيس على أن عمر اُفتى بالقضاء ، ولا يجوز أن يعارض هذا برواية زيد بن وهب قال : افطر الناس في زمن عمر بن الخطاب فرأيت عساساً - قدحاً ضخماً - أخرجت من بيت حفصة ، فشربوا ، ثم طلعت الشمس من سحاب ، فشق ذلك على الناس ، فقالوا : نقضي هذا اليوم ، فقال عمر : لم ؟ والله ما تجانفنا لاثم^(٣) لأنها رواية شاذة لمخالفتها رواية الثقات .

— والمحرّم إذا صاد ما يحرم صيده خطأ وجب عليه الضمان (ر : حج /

٦ د ٥ ت) .

— ومن قتل خطأ فعليه الضمان بالدية والكفارة (ر : جناية / ٤ أ ٣) .

— الوطء خطأ يوجب العقر دون الحد (ر : زنا / ٢ ج) .

والمجموع ٦ / ٣٤٨ .

(١) المحلى ١٠ / ٢٠٠ .

(٢) عبد الرزاق ٤ / ١٧٨ وسنن البيهقي ٤ / ٢١٧

(٣) عبد الرزاق ٤ / ١٧٩ والمحلى ٦ / ٢٢٣ .

خُطْبَة :

- خطبة الجمعة (ر : صلاة / ١٩ ز) .
- خطبة العيد (ر : صلاة / ٢٠ ج ٢ د) .
- خطبة عقد النكاح (ر : نكاح / ٥ ز) .

خِطْبَة :

- خطبة المرأة للنكاح (ر : نكاح / ٢) .
- خطبة المعتدة (ر : عدة / ٩ د) .

خَفّ :

- المسح على الخفين في الوضوء (ر : وضوء / ٦ و) .
- تطهير الخف من النجاسة . (ر : نجاسة / ٣ ب ٣) .
- عدم لبس الرجل المحرم الخف (ر : حج / ١٥٦ د) .
- لبس المرأة المحرمة الخف (ر : حج / ١٩ ب) .

خَلّ :

- الخل الذي يحل شربه وبيعه (ر : أشربة / ١ ك) و (بيع / ١ ب ٢) .

خِلَافَة :

انظر : إمارة .

خِلْخَال :

- كره عمر لبس المرأة الخلخال في رجلها (ر : جرس) .

خلع :

١ - تعريف :

الخلع هو طلاق بعرض بلفظ الخلع أو الطلاق أو ما في معناهما .

٢ - إجابة المرأة إليه :

ويستحب للرجل أن يجب زوجته إليه إن رغبت فيه وطلبتة ، قال عمر : إذا أراد النساء الخلع فلا تكفروهن^(١) وأتي عمر بامرأة ناشز ، فقال لزوجها : اخلعها^(٢) .

٣ - الخلع طلاق :

والخلع طلاق^(٣) وهو طلاق بائن ، لأن عمر قال للمرأة التي طلقها زوجها على ألف درهم : باعك زوجك طلاقاً بيعاً^(٤) .

٤ - اشتراط الترافع إلى السلطان :

أجاز عمر الخلع دون أن يترافع فيه الزوجان إلى السلطان^(٥) ، وقد رأينا كيف أن عمر أجاز خلع تلك المرأة على ألف درهم دون أن تترافع وزوجها إلى السلطان .

٥ - البدل في الخلع :

يجوز الخلع على كثير المال وقليله ، وسواء كان ما يأخذه الرجل من المرأة بدلاً في الخلع أكثر مما أعطاه من المهر أو أقل منه ، قال عمر في المختلعة : تختلع لما دون عِقَاص رأسها^(٦) ؛ وأخذ عمر امرأة ناشزاً ، فوعظها فلم تقبل بخير ، فحبسها في بيت كثير الإبل ثلاثة أيام ، ثم أخرجها ، فقال : كيف رأيت ؟ قالت : يا أمير

(٤) سنن البيهقي ٣١٥/٧ ومصنف عبد الرزاق

٤٩٤/٦ .

(٥) بدائع الصنائع ١٤٥ / ٢ والمغني ٥٢ / ٧ .

(٦) سنن البيهقي ٣١٥ / ٧ .

(١) سنن البيهقي ٣١٥ / ٧ .

(٢) ابن أبي شيبه ١ / ٢٤٤ ب .

(٣) بدائع الصنائع ١٤٤ / ٢ .

المؤمنين لا والله ما وجدت رائحة إلا هذه الثلاثة ، فقال عمر : إخلعها ولو من قرطها^(١) .

٦ - عدة المختلعة :

عدة المختلعة هي كعدة المطلقة (ر : عدة / ٢) .

خلوة :

١ - تعريف :

نقصد بالخلوة : مكث الرجل مع المرأة في مكان لا يطلع عليهما فيه أحد .

٢ - آثارها :

يترتب على الخلوة الآثار التالية :

أ - الإثم عند الله تعالى إذا تمت بين رجل وامرأة أجنبية ، لقوله صلى الله عليه وسلم : (لا يَخْلُونَ أحدكم بامرأة الا ذي محرم)^(٢) ؛ وقد ضرب عمر من أخبره أنه يدخل على زوجة أخيه الذي خرج في الغزو ليسألها عما تحتاج إليه (ر : تعزير / ٦) ومنع دخول الرجال على النساء عموماً إلا المحرم (ر : حجاب / ٢ ب) .

ب - وإذا خلا بمن عقد عليها ثبت المهر كله بهذه الخلوة ، ووجبت عليها العدة إن حدث طلاق بعدها (ر : نكاح / ٥ د ٣ ب) .

(٢) أخرجه البخاري في النكاح باب لا يخلون رجل بامرأة ، ومسلم في الحج رقم ١٣٤١ باب سفر المرأة .

(١) عبد الرزاق ٦ / ٥٠٥ وسنن البيهقي ٧ / ٣١٥ والمحلى ١٠ / ٢٤٠ وابن أبي شيبه ١ / ٢٤٤ ب .

خمار :

١ - تعريف :

الخمار ما تغطي به المرأة رأسها .

٢ - أحكامه :

- وجوبه على المرأة (ر : حجاب / ١) .
- جواز مسح المرأة على خمارها إن ارتدته على طهارة (ر : وضوء / ٦ و ١ ب) .

خمر :

١ - تعريف :

الخمر كل شراب مسكر .

٢ - أحكامه :

(ر : أشربة / ١) .

خنثى :

تعريف الخنثى وميراثها (ر : إرث / ١٤) .

خنزير :

١ - نجاسة عينه :

ذكر الله تعالى نجاسة الخنزير وتحريم أكله في سورة الأنعام فقال جل شأنه : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ ﴾ ، وعلى ذلك الإجماع .

٢ - تحريم أكله وبيعه :

انعقد الاجماع على تحريم أكل لحم الخنزير للآية المتقدمة ، ولأنه نجس العين ، وإذا كان نجساً فلا يجوز بيعه بمال ، ولا قبضه في حق ، ولذلك أنكر عمر على سُمرة بن جُنْدُب قبضه الخمر والخنزير من أهل الذمة في الخراج والجزية ، فقال : قاتل الله سُمرة عُوَيْمِل لنا بالعراق خلط في فيء المسلمين ثمن الخمر والخنزير ، فهي حرام وثمرتها حرام^(١) (ر : بيع / ١ ب ٢) .

٣ - تربيته في بلاد المسلمين :

لا يجوز لمسلم ولا لذمي أن يقتني خنزيراً ، ولا أن يربيه في بلاد المسلمين ، فقد كتب عمر : لا يجاورنكم خنزير ، ولا يُرْفَع فيكم صليب ، ولا تأكلوا على مائدة يُشرب عليها الخمر ، وأدبوا الخيل وامشوا بين الغرضين^(٢) - أي تعلموا الرمي - .

٤ - قتل الخنزير :

كان عمر يأمر بقتل الخنزير أينما وجد ، في البراري ، أو في حيازة مسلم ، أو في ملك ذمي ، ولما كان الخنزير مالاً عند أهل الذمة فإن الدولة تضمن لأهل الذمة قيمته ، فقد كتب عمر إلى العمال : يأمرهم بقتل الخنازير ، ونقص أثمانها لأهل الذمة من جزيتهم^(٣) .

خيار :

١ - خيار المجلس :

أ - تعريف : خيار المجلس هو أن يكون لكل من المتعاقدين حق فسخ العقد ما دام في مجلس العقد .

(١) عبد الرزاق ٦ / ٧٥ و ٨ / ١٩٦ .

وسنن البيهقي ٩ / ٢٠١ والأموال ٩٥ .

(٣) الأموال ٥٠ و ٩٥ .

(٢) عبد الرزاق ٦ / ٦١ و ٩ / ٢٤٨ و ١١ / ٤٦٢ .

ب - مشروعيته : ذكر ابن قدامة في المغني عن عمر انه كان يقول بثبوت خيار المجلس لكل من المتبايعين ما لم يتفرقا بأبدانهما^(١) وكذلك فعل ابن حزم ، استنباطاً من حادثة ذكرها في المحلى وهي : ان عمر بن الخطاب والعباس بن عبد المطلب تحاكما إلى أبي بن كعب في دار للعباس إلى جانب المسجد ، أراد عمر أخذها ليزيدها في المسجد فأبى العباس ، فقال لهما أبي : لما أمر سليمان ببناء بيت المقدس كانت أرضه لرجل ، فاشتراها منه سليمان ، فلما اشتراها قال له الرجل : الذي أخذت مني خير أم الذي أعطيتني ؟ قال سليمان : بل الذي أخذت منك ، قال : فأني لا أجزى البيع ، فرده ، فزاده ، ثم سأله ، فأخبره ، فأبى أن يجيزه ، فلم يزل يزيده ويشتري منه ، فيسأله فيخبره ، فلا يجيز البيع حتى اشتراه منه بحكم على أن لا يسأله ، فاحتكم شيئاً كثيراً ، فتعاضمه سليمان ، فأوصى الله إليه : إن كنت إنما تعطيه من عندك فلا تعطه ، وإن كنت إنما تعطيه من رزقنا فاعطه حتى يرضى بها ، فقضى بها للعباس ، قال ابن حزم : فهذا عمر والعباس يسمعان أياً يقضي بتصويب رد البيع بعد عقده ، فلا ينكران ذلك ، فصح أنهم كلهم قائلون بذلك^(٢) .

أقول : إن القصة يمكن ان يُستنبط منها أمور كثيرة منها : انه لا يجوز البيع جبراً عن المالك ، وان الخيار يثبت في حالة الغبن الفاحش ، وان خيار المجلس ثابت للبائع ، وان الدولة اذا اضطرت لشيء من أموال الأفراد أخذته بضمن المثل . ولكن أبي بن كعب لم يسق القصة إلا لبيان أمر واحد فقط وهو : إن رضى المالك شرط في صحة البيع ، ولذلك فإن عمر إذا سكت عما يمكن أن يستنبط من القصة ، فلأنه لم يذكر ، وان سكوته ليس بإقرار له ، وان اقراره بأمر من الأمور المستنبطة لا يعني إقراره بجميع الأمور المستنبطة .

ثم إن عمر أتى إلى أبي ليسمع حكمه في القضية ، لا لينقض حكمه فيها

(١) المغني ٣ / ٥٦٣ .

(٢) المحلى ٨ / ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٤٤١ .

إذا لم يوافق رأيه ، فعمر ملزم بالحكم سواء وافق رأيه أو خالفه ، لأنه رأي قاضٍ ، ورأي القاضي ملزم .

ولذلك فإننا لا نوافق ابن حزم في استنباطه هذا ، خاصة ان عمر قال بمنى حين وضع رجله بالغرر : ان الناس قائلون غداً ماذا قال عمر ؟ الا وإنما البيع عن صفقة أو خيار ، والمسلم عند شرطه^(١) . وهذا يعني أن عمر كان لا يأخذ بخيار المجلس ، فإذا ما تم الايجاب والقبول بين المتبايعين فلا خيار لهما بعد ذلك إلا أن يشترطاه ، أو يكون في المبيع عيباً ، أو غيباً فاحشاً في الثمن . . .

٢ - خيار الشرط :

خيار الشرط على أصناف نذكر منها :

أ - اشتراط الخيار في رد المبيع أو إمضاء البيع خلال مدة معينة : ولا يجوز أن تكون هذه أكثر من ثلاثة أيام ، وهي المدة التي ضربها رسول الله لحبان بن منقذ^(٢) .

ب - اشتراط رضی شخص معين ، على أن يدفع تعويضاً مبلغاً معيناً جبراً لضرر التأخير ، وقد اشترى نافع بن عبد الحارث من صفوان بن أمية بن خلف داراً للسجن بأربعة آلاف ، فإن رضي عمر فالبيع بيعه ، وإن لم يرض فلصفوان أربعمئة درهم ، فأخذها عمر^(٣) .

ج - اشتراط خيار رد المبيع إذا لم يكن المبيع موافقاً للصفات التي يرغبها المشتري : فقد ساوم عمر رجلاً على فرس ، فحمل عليه عمر فارساً من قبله لينظر إليه ، فعطب الفرس فقال عمر : هو مالك ، وقال الآخر : بل هو مالك ، قال فاجعل بيني وبينك من شئت ، قال : اجعل بيني وبينك شريحاً العراقي ،

(١) عبد الرزاق ٨ / ٥٢ ونصب الراية ٤ / ٣ والمغني

والمحلى ٨ / ٣٨٢ .

٣ / ٥٦٣ .

(٣) سنن البيهقي ٦ / ٣٤ والمحلى ٨ / ١٧١ و١٧٣

والمجموع ٩ / ٣٦٩ والمغني ٤ / ٢٦٢ .

(٢) سنن البيهقي ٥ / ٢٧٤ والمغني ٣ / ٥٨٦

فأتياء ، فقال عمر : ان هذا قد رضي بك ، فقص عليه القصة ، فقال شريح لعمر : خذ ما اشتريت ، أو رد كما أخذت ، فقال عمر : وهل القضاء إلا ما قضيت ، فبعثه عمر قاضياً ، وكان أول من بعثه^(١) .

د - اشتراط خيار فسخ البيع إذا لم ينقده الثمن إلى مدة معينة ، فإن قال بعتك على أن تنقذني الثمن إلى ثلاث ، أو مدة معلومة وإلا فلا بيع بيننا ، فالبيع صحيح^(٢) .

٣ - خيار العيب :

أ - إذا اشترى سلعة فوجد فيها عيباً قديماً من عند البائع فهو بالخيار إن شاء ردها ، وإن شاء أمسكها قال عمر رضي الله عنه : أيما رجل باع سلعة لا يبين الداء بها فهو مردود^(٣) ، وقد اشترى عمر ثوباً فرأى فيه خيطاً أحمر فرده^(٤) .

وإن حدث عند المشتري عيب جديد في السلعة المشتراة فهل يمنع هذا العيب الحادث الرد بالعيب القديم أم لا ؟ روايتان عن عمر رضي الله عنه :

الأولى : ليس له ردها ، ويرجع على البائع بقيمة العيب ، فعن الضحاك عن عمر بن الخطاب قال فيمن اشترى جارية فوطئها ثم اطلع على عيب فيها ، قال : فهي من ماله ، ويرد عليه البائع قيمة العيب^(٥) .

والثانية : انه يردّها ويرد معها قيمة العيب الذي حدث عنده ، فعن عمر انه قال فيمن اشترى جارية فوطئها ثم وجد بها عيباً ، إن كانت ثيباً ردها ونصف عشر قيمتها ، وإن كانت بكرأ ردها ورد معها عشر قيمتها^(٦) .

(١) عبد الرزاق ٨ / ٢٢٤ وأخبار القضاة ٢ / ١٨٩ (٥) المحلى ٩ / ٧٦ .

والمحلى ٨ / ٣٧٣ (٦) المحلى ٩ / ٧٧٦ وسنن البيهقي ٥ / ٣٢٢ .

(٢) المغني ٣ / ٥٩٣ .

(٣) تاريخ المدينة ٢ / ٧٤٨ .

والمجموع ١٢ / ٢٢٨ و ٢٢٩ والمغني ٤ / ١٤٦ .

(٤) المغني ١ / ٥٨٦ .

ب - للبائع أن يحسن سلعته المعروضة للبيع ، وليس للمشتري أن يردّها لذلك (ر : تدليس / ٣) .

٤ - خيار العتق :

إذا عتقت الأمة المتزوجة ، كان لها الخيار بين الاستمرار في الحياة الزوجية مع زوجها وفسخ نكاحها منه ، سواء كان زوجها حراً أم عبداً ، ويسقط هذا الحق الذي لها بتمكينه من وطئها ، لأن تمكينه من وطئها رضى منها ، قال عمر في الأمة تعتق وهي تحت حر : لها الخيار ما لم توطأ^(١) ، فإذا جامعها بعد أن تعلم أن لها الخيار فلا خيار لها^(٢) وإذا كان لها الخيار وهي تحت حر ، فلا أن يكون لها الخيار وهي تحت عبد أولى .

٥ - الحالات التي يثبت فيها الخيار في فسخ النكاح : (ر : طلاق / ١١) .

- تخيير المرأة في الطلاق (ر : طلاق / ٤ أ ٢) .
- خيار فسخ العقد للتدليس (ر : تدليس / ٢ أ) .
- خيار فسخ العقد للغبن الفاحش (ر : بيع / ٢ هـ) .
- ثبوت الخيار لمن عطل أرضه أكثر من ثلاث سنوات فغرسها غيره ، بين دفع قيمة الغراس أو أخذ قيمة الأرض براحاً (ر : أرض / ٣) .
- خيار ولي الدم بين القصاص والدية (ر : جناية / ٥ أ ١) .
- تخيير الصغير بعد انتهاء مدة الحضانة بين أبويه ليختار العيش مع أيهما شاء (ر : حضانة / ٣ جـ) .

خيل :

- زكاة الخيل (ر : زكاة / ٤ د ٧) .
- سهم الخيل من الغنيمة (ر : غنيمة / ٢ ب ٣ ب) .

(٢) عبد الرزاق ٧ / ٢٥٣ والمحلى ١٠ / ١٥٣ .

(١) ابن أبي شيبة ١ / ٢١٦ .